ترجيحات بعقد جولة عمل جديدة الشهر القادم

بيدرسون يزور دمشق الأربعاء القادم للاتفاق على جدول أعمال «الدستورية»

| مازن جبور

بينما أكدت مصادر دبلوماسية غربية في نيويورك لـ«الوطن» فضلت عدم الكشف عن هويتها أن المبعوث الأممي الخاص إلى سورية، غير بيدرسون، سيزور دمشق في ٢٩ الشهر الجاري، كشفت مصادر مطلعة على عمل اللجنة الدستورية في دمشق، أنه سيسعى خلال زيارته إلى تقريب وجهات النظر للتوافق على جدول أعمال للجولة الثالثة لـ«المصغرة» قبل ذهاب الوفود الثلاثة (الوطني، المجتمع المدني، المعارضة) إلى جنيف، مرجحة عقدها الشهر القادم.

وقالت المصادر في نيويورك لـ«الوطن»: إن «هناك زيارة مرتقبة للمبعوث الأممي إلى دمشق في ٢٩ الشهر الجاري»، موضحة أنه سيصل دمشق في ٢٨ منه.

وحول الأنباء عن عقد جولة قادمة للجنة الدستورية الشهر القادم، قالت المصادر: «ليست لدينا فكرة عن موعد عقد الجولة القادمة».

ورأت المصادر، أن «هناك احتمالاً كبيراً بعقد جولة ثالثة للجنة الدستورية خلال الشهر القادم».

وبيّنت مصادر مطلعة على أعمال اللجنة، أن بيدرسون سيأتي إلى دمشق لـ«الحديث بجدول أعمال اللجنة الدستورية»، وكشفت أنه «سيطرح فكرة الاتفاق على جدول الأعمال قبل ذهاب الوفود الثلاثة (الوطني، المجتمع المدني، المعارضة) إلى جنيف».

وأوضحت: «بدل أن يتم إحضار الوفود إلى جنيف ومن ثم لا يتم عقد أي جلسة عمل بسبب عدم التوافق على جدول الأعمال فإن بيدرسون سيطرح التوافق على جدول الأعمال قبل دعوة الوفود إلى جولة جديدة، وفي حال تم ذلك فإن الوفود ستذهب إلى جنيف وتبدأ اللجنة أعمالها مباشرة».

ورجحت المصادر أن المبعوث الأممي «سيسعى إلى تقريب وجهات النظر بحيث يتم الخروج بقواسم مشتركة حول جدول الأعمال»، غير أنها أضافت: «لكن حتى الآن لا يوجد أي شيء ويبقى الأمر مرتبطاً بنتائج الزيارة إذا ما تمت».

واعتبرت المصادر، أن التقارب السوري السعودي واللقاء الثلاثي السوري الروسي التركي في موسكو، «قد يدفعان باتجاه الأمام (فيما يخص عمل اللجنة)»، واستطردت: «لكن حتى الآن لا يوجد أي شيء ملموس».

من جانبها، أكدت مصادر من وفد المجتمع المدني في اللجنة الدستورية المصغرة، أن زيارة بيدرسون «مؤشر إلى أن هناك انفراجاً في موضوع اللجنة، ويدل على عقد اجتماع قريب لها»، وقالت: «إذا حصل تفاهم مع بيدرسون فقد تعقد جلسة خلال الشهر القادم».

وأشارت المصادر، إلى أنه «منذ انتهاء الجولة الأخيرة للجنة الدستورية لم يتم أي تواصل معهم من قبل مكتب المبعوث الأممي».

من جانبها، عضو اللجنة الدستورية المصغرة عن وفد المجتمع المدني، ميس كريدي، رأت في تصريح لـ«الوطن»، أن بيدرسون سيسعى إلى إنعاش اللجنة الدستورية بكافة الوسائل، وخاصة أن الطريقة التي تمت فيها زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى سورية، كانت بمثابة إعلان أن روسيا ستسحب الملف السوري من التداول الدولي»، وأعربت عن اعتقادها بأن بيدرسون «استشعر هذا الأمر وسيحاول بشتى الوسائل تفعيل ملف الدستورية».

وأضافت: إن «زيارة بوتين حملت رسائل تهديد للغرب بأن موسكو قادرة على إقامة توافقات على صعيد الحل السياسي من دون إشراكهم فيها»، وتابعت موضحة: «هذه رسائل لم تعلن بشكل صريح بل دل عليها الحراك الدبلوماسي الروسي على صعيد الحل السياسي للأزمة السورية».

ولفتت كريدي إلى «أنهم (كوفد مجتمع مدني) لم تتم دعوتهم إلى أي اجتماع قادم للدستورية ولم يتحدث إليهم أحد من مكتب المبعوث الأممي بعد الجولة الثانية للجنة».

وأمس، أكدت وزارة الخارجية الروسية، وفق وكالة «سبوتنيك»، أن وزير الخارجية، سيرغي لافروف، سيلتقي بيدرسون غداً.

وكانت جينيفر فينتون، المتحدثة باسم المبعوث الأممي، أعلنت في وقت سابق من يوم أمس، عن اعتزام بيدرسون زيارة موسكو نهاية الأسبوع الجاري، وإجراء مباحثات مع وزيري الخارجية والدفاع الروسيين، لافروف وسيرغي شويغو.

وأشارت فينتون إلى أن بيدرسون، سيقدم إحاطة في مجلس الأمن الدولي في التاسع والعشرين من كانون الثاني الجاري عن الشأن السوري.

ونظراً لأن موعد الإحاطة يصادف موعد زيارة بيدرسون إلى دمشق فإنه من المرجح إما أن يوفد بيدرسون من يمثله إلى نيويورك أو أن يؤجل إحاطته إلى موعد لاحق بعد معرفة نتائج زيارته إلى دمشق.

في سياق متصل، أكد مصدر في وفد المعارضة إلى اللجنة الدستورية، حسب وكالة «آكي» الإيطالية للأنباء، أن جلسة جديدة للجنة ستُعقد في شباط المقبل، مشيراً إلى «تطمينات أميركية» لاستئناف عملها.

وذكر المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن «أطرافاً دولية تدخلت مع الروس لإعادة مسار اللجنة الدستورية»، وقال: إن «المعارضة لم تستلم دعوات رسمية حتى الآن، ولا تعرف التوقيت الدقيق لموعد انعقاد جلسات اللجنة».

وتتألف اللجنة الدستورية الموسعة من ١٥٠ عضواً، ٥٠ منهم للوفد المدعوم من الحكومة السورية و٥٠ لوفد المجتمع المدني و٥٠ لوفد المعارضات، في حين تتألف اللجنة المصغرة من ٤٥ عضواً ١٥ لكل وفد.

وعقدت اللجنة الدستورية أول اجتماعاتها في الفترة ما بين ٢٨ تشرين الأول و٨ تشرين الثاني الماضيين، حيث تم عقد اجتماع للجنة الموسعة استمر يومين، تبعته اجتماعات للجنة المصغرة استمرت أسبوعاً.

لكن الجولة الثانية من اجتماعات اللجنة الدستورية المصغرة انتهت في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٩، من دون عقد أية جلسة عمل بسبب عرقلة وفد المعارضات لعملها ورفضه الدخول إلى جلسات العمل والاتفاق على جدول الأعمال.

وكان من المقرر أن تُعقد الجلسة الثالثة من جلسات اللجنة الدستورية المصغرة في ١٦ كانون الأول الماضي، وتم تأجيلها إلى ١٣ كانون الثاني الجاري، غير أنها لم تُعقد.

المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسون ورئيس الوفد الوطني أحمد الكزبري في اجتماع سابق للجنة الدستورية المصغرة (رويترز – أرشيف)

قولاً واحداً

محاكم إسرائيل و«الجنايات الدولية»

تحسين الحلبي

في ٢١ كانون الأول الماضي ٢٠١٩ كشفت مجلة «كول هازمان» الإسرائيلية الصادرة بالعبرية أن ١١٣٢ من الإسرائيليين تقدموا بدعوى قضائية لمحكمة في إسرائيل بحجة أنهم من «ضحايا العمليات المسلحة الفلسطينية» خلال فترة ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٥، للمطالبة بتعويضات مالية من «البنك العربي» واتهامه بدعم الإرهاب وتمويل المنظمات الفلسطينية المسلحة وما نفذته من عمليات في تلك السنوات ضد هؤلاء الإسرائيليين.

وحدد المحامون الإسرائيليون لهذه العائلات مبلغ ٢٠ مليار شيكل كقيمة للتعويض أي ما يزيد على ٥ مليارات دولار تقريباً، وأشارت المجلة الإسرائيلية إلى بدء الإجراءات القضائية، وكانت إسرائيل قد شجعت عدداً من الإسرائيليين الذين يحملون الجنسية الأميركية بتقديم دعاوى في عام ٢٠٠٤ ضد «البنك العربي» في نيويورك بالتهمة نفسها وبالمطالبة بتعويضات مالية، لكن «البنك العربي» تمكن من كسب القضية وإبطال قرار المحكمة الأميركية بالنظر في هذه الدعوى، وها هي إسرائيل تعود الآن وتقدم دعوى باسم ١١٣٢ من الإسرائيليين «المتضررين» من عمليات مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال ١٠ سنوات ١٩٩٥– ٢٠٠٥!

وبالمقابل لا تزال الحكومة الإسرائيلية تبذل جهودها لعرقلة محاكمة ضباط ومسؤولين بارتكاب جرائم حرب في «محكمة الجنايات الدولية» في مدينة لاهاي بهولندا، فقد بدأت الضغوط على القضاة المتخصصين للتخلص من إجراءات المحاكمة بحجج فنية وسياسية عرض فيها أفيخاي مانديلبليت أن السلطة الفلسطينية ليست دولة لكي تطلب مثل هذه المحاكمة و«محكمة الجنايات الدولية» ليست لها سلطة على إسرائيل، وكانت السلطة الفلسطينية في نيسان عام ٢٠٠٩ قد فرضت على اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بتعيين لجنة للتحقيق بجرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الاحتلال في قطاع غزة خلال اجتياحها له في كانون الأول ٢٠٠٨ حتى بداية كانون الثاني ٢٠٠٩، وفي مدة ٢٣ يوماً من القصف والاجتياح البري العسكري اختارت الأمم المتحدة قاضياً من أصل يهودي من جنوب إفريقيا لرئاسة لجنة التحقيق هو ريتشارد غولدستون، وفي ذلك الوقت أعد غولدستون تقريره بوجود جرائم حرب ارتكبها الجيش الإسرائيلي وكان عدد الضحايا يزيد على ٢٥٠٠ نصفهم من الأطفال تقريباً.

وقدم غولدستون التقرير للجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لعرضه على مجلس الأمن الدولي في تشرين الأول عام ٢٠٠٩ وهو من ٥٧٥ صفحة، لكن السلطة الفلسطينية أعلنت عن تأجيل تقديمه لمجلس الأمن وفضلت الخضوع للضغوط الأميركية في عهد الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما وبهذا الشكل تم إبطال مفعوله وبقي في الأدراج بل زاد «الطين بلة» إعلان غولدستون عن تراجعه عما جرى استنتاجه في هذا التقرير وقال: «كان مجرد استقصاء وليس مجرد استجواب قضائي، وتنكر لجرائم الحرب الإسرائيلية في نيسان ٢٠١١ بعد أن وجد أن السلطة الفلسطينية لم تعد تهتم بعرضه على مجلس الأمن الدولي، حيث يمكن في هذا المجلس إدانة إسرائيل ووضع الدول الكبرى أمام مسؤولية قرار الإدانة، وفي هذه الأوقات ها هي القيادة الإسرائيلية تفتح باب محاكمها لكل من يرغب من الإسرائيليين في الادعاء على «البنك العربي» والسلطة الفلسطينية ومنظمات مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وتقوم بمحاولة مكشوفة لابتزاز «البنك العربي» بينما يقوم رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو بتجميد أموال الفلسطينيين التي يجمعها باسم الضرائب منهم ثم يهدد بأنه سيحسم منها ما تقدمه السلطة الفلسطينية من رواتب شهرية لأسر الشهداء وللأسرى داخل السجون ولعائلاتهم، وبهذه الطريقة تكشف إسرائيل عن وجهها المجرم متى تشاء، وعن ادعائها بالضحية متى تشاء، وتستخدم كل الوسائل والمنابر، بينما نلوذ بصمت ونتنازل عن حقوق ضحايا شعبنا حتى حين تعترف بها المنابر الدولية!

أبو الغيط: تركيا ترسل العناصر الإرهابية من شمال سورية إلى ليبيا

نظام أردوغان يناشد روسيا الالتزام بتعهداتها في إدلب!

| وكالات

في محاولة من النظام التركي لقلب الحقائق بخصوص إدلب، ناشد هذا النظام روسيا الالتزام بتعهداتها حيال وقف إطلاق النار هناك! في حين أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، أن تركيا ترسل الإرهابيين من شمال سورية إلى ليبيا.

وبقصد التهويل، وإثارة المخاوف الدولية، قال وزير خارجية النظام التركي مولود تشاووش أوغلو، خلال كلمة له في مؤتمر دافوس الاقتصادي العالمي: إن الوضع في إدلب «لا يزال خطيراً»، علماً أن التنظيمات الإرهابية المدعومة من نظامه والتي تسيطر على إدلب وتحتجز المدنيين فيها، هي من حولت الوضع إلى خطير وتشكل تهديداً لسورية والعالم، بحسب ما تعلنه دمشق على الدوام.

وأضاف تشاووش أوغلو حسب وكالة «الأناضول»: «ننتظر من روسيا الالتزام بتعهداتها حيال وقف إطلاق النار» باعتبارها ضامنة للدولة السورية.

وفي كل مرة يتم الإعلان فيها عن وقف لإطلاق النار في إدلب وتوافق عليه الدولة السورية، كانت تخرقه التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة المدعومة من النظام التركي، وبتوجيهات منه مباشرة.

وقال: إن تركيا وروسيا تتعاونان من أجل حل أزمات كبيرة مثل سورية وليبيا، رغم الاختلافات في وجهات النظر بينهما.

في غضون ذلك، صرح الناطق الرسمي باسم الحكومة الألمانية، شتيفن زايبرت، وفق وكالة «سبوتنيك»، بأن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تعتزم مناقشة الوضع في ليبيا وسورية مع أردوغان يوم الجمعة المقبل في إسطنبول.

وقال زايبرت خلال إحاطة إعلامية: «كما تعلمون، تم عقد مؤتمر حول ليبيا في برلين مؤخراً، شاركت فيه تركيا، بالطبع، بسبب الدور البارز والتأثير اللذين تتمتع بهما تركيا تجاه طرفي النزاع الدائر في ليبيا. بل هناك العديد من المواضيع الأخرى بما في ذلك سورية بطبيعة الحال».

على صعيد متصل، أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، أن «التدخلات التركية في الشأن الليبي واضحة ومباشرة وعلنية، وتناقض المصالح العربية المتمثلة في قرارات الجامعة العربية ومجلس الأمن الدولي».

وقال أبو الغيط، خلال حواره في برنامج «على مسؤوليتي»، على قناة «صدى البلد» المصرية، حسب ما ذكرت وكالة «سبوتنيك»: إن «تركيا ترسل العناصر الإرهابية من شمال سورية إلى ليبيا»، مؤكداً أن الخلاف احتدم بسبب قيام تركيا بتوقيع اتفاقيات مع حكومة الوفاق من دون موافقة البرلمان الليبي الشرعي.

وأشار إلى أن «وثيقة برلين تعالج المحاور الرئيسية والاقتصادية والأمنية وحقوق الإنسان في ليبيا، وتضمن حل التنظيمات والميليشيات الإرهابية»، لافتاً إلى أنه تم تكليف مبعوث الأمم المتحدة غسان سلامة، للتحرك مع الأطراف الأخرى للتوصل إلى تفاهم لوقف إطلاق النار.

وأكد الأمين العام للجامعة أن «هناك حدوداً مشتركة بين مصر وليبيا، ولا أحد يستطيع أن يفرق بين سكان شرقي ليبيا وسكان الساحل الشمالي المصري المتمثلين في القبائل، وبالتالي فإن الأوضاع الليبية تهم مصر بشكل كبير».

وأضاف: إن «ليبيا مليئة بتيارات وجماعات متأسلمة وإرهابية وهناك تهريب للأسلحة، وبالتالي فإن مصر يهمها تأمين حدودها مع الدولة الليبية ويهمها في الوقت ذاته حل الأزمة الليبية».

وأوضح أن «تركيا دخلت خط الأزمة بتصرفات في شرق وجنوب المتوسط بشكل يهدد مصالح أوروبية وغربية».

أميركي احتجزته «النصرة» في سورية يقاضي بنكاً قطرياً لتمويله التنظيم

| الوطن – وكالات

في تأكيد جديد على دور مشيخة قطر في دعم الإرهاب وتمويله، رفع مواطن أميركي دعوى قضائية على بنك قطر الإسلامي لتمويله تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي في سورية والذي اختطفه في أراضيها.

وقال موقع قناة «العربية. نت» المملوكة للنظام السعودي في تقرير: «رفع المصور الصحفي الأميركي، ماثيو شرابر، دعوى قضائية ضد بنك قطر الإسلامي لتمويله جبهة النصرة، الموالية لتنظيم القاعدة، حيث اختطفته في سورية عام ٢٠١٢، في حين كان يحاول عبور الحدود إلى تركيا».

وحسب التقرير، أكد ماثيو الذي احتجز لحوالي ٢١١ يوماً قبل أن يتمكن من الهرب، أن بنك قطر الإسلامي جمع تبرعات لخاطفيه، لافتاً إلى أنه وفي حديث لقناة «فوكس نيوز» الأميركية، وصف ماثيو المموّلين بأنهم «يؤيدون هتلر ويوسف القرضاوي».

وأشار التقرير، إلى أنه وفي تفاصيل الدعوى القضائية التي تتألف من ٦٠ صفحة، سمح بنك قطر الإسلامي لأفراد وجمعية خيرية بنقل الأموال إلى جماعات إرهابية تقاتل في سورية، حيث عرض المصور، في الدعوى التي رفعها في فلوريدا، تفاصيل اعتقاله والتعذيب الذي تعرض له.

ووفق الدعوى تعرض ماثيو للضرب والتعذيب في كثير من الأحيان على أيدي الإرهابيين، وهُدد عدة مرات بالإعدام وأجبر على مشاهدة وسماع تعذيب السجناء الآخرين.

وأضافت الدعوى: إن «المصور المختطف كان محروماً من الماء والطعام، واحتُجز في غرف تم جعل الحرارة فيها باردة حدّ التجمد أو ساخنة حد الغليان، دون إضاءة أو تهوية، كما حُرم من استخدام الحمام لعدة أيام».

وذكر الموقع أنه تم نقل ماثيو عدة مرات بين سجون مختلفة إلى أن سلمه تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي إلى ميليشيا « حركة أحرار الشام الإسلامية».

دمّر مواقع ومنصات إطلاق صواريخ لهم.. و«النصرة» منع الأهالي من الخروج عبر الممرات الإنسانية

الجيش يدمي الإرهابيين في ريفي حلب وإدلب

| حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن- وكالات

رد الجيش العربي السوري بقوة، أمس، على اعتداءات الإرهابيين في ريفي إدلب وحلب، والتي طالت نقاطه والمدنيين الآمنين، وقضى على الكثير منهم ودمر مواقع ومنصات إطلاق قذائف صاروخية لهم.

وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن التنظيمات الإرهابية المتمركزة في منطقة خفض التصعيد، اعتدت فجر أمس، بالقذائف الصاروخية على نقاط للجيش في محوري أبو دفنة وجرجناز بريف إدلب الشرقي، ما أدى إلى إصابة عدة عناصر من حاميتها وتضرر بعضها مادياً فقط.

وأوضح المصدر، أن الجيش رد على هذه الاعتداءات بمدفعيته الثقيلة التي دكَّ بها نقاط انتشار الإرهابيين في قرى وبلدات حاس وكفروما ومعرزيتا وبسقلا ومعصران وبابيلا وكرسعة وبداما والزعينية ومرعند بريف إدلب الجنوبي والشرقي محققاً فيها إصابات مباشرة.

وذكر المصدر، أن الطيران الحربي السوري من جهته شن غارات مكثفة على مواقع التنظيمات الإرهابية في معرة النعمان وكفرومة وبزابور بجبل الزاوية وجبل الأربعين والغدفة ومعرشورين والدير شرقي ومعردبسة وقمحانة وبينين ومعصران والدانة والشيخ إدريس بريف إدلب الجنوبي والشرقي، ما أسفر عن تدمير العديد من تلك المواقع تدميراً كاملاً، ومقتل وإصابة العديد من الإرهابيين وتدمير عتادهم الحربي في بعضها الآخر.

كما أغار الطيران الحربي الروسي، بحسب المصدر، على تحركات للإرهابيين في خان السبل وسرجة ومنطف وعلى محور أبو جريف بريف إدلب الشرقي، ما أدى إلى مقتل العديد من الإرهابيين وجرح آخرين وتدمير عتادهم الحربي.

على خط مواز، ذكرت وكالة «سانا»، أن تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي يواصل لليوم العاشر على التوالي، قطع الطرق أمام الأهالي الراغبين بالخروج والتوجه إلى ممرات أبو الضهور والهبيط بريف إدلب والحاضر بريف حلب إلى المناطق الآمنة.

وأوضحت الوكالة أن التنظيم يعمد إلى بث الشائعات والأكاذيب بشكل مستمر والتضليل لتشويه حقيقة الأمان والأمن الذي ينعم به جميع من يخرج من مناطق سيطرتهم.

من جهة ثانية، نقلت «سانا» عن مصدر في قيادة شرطة حلب تأكيده أن قذائف صاروخية أطلقها إرهابيون يتحصنون غرب مدينة حلب بعد ظهر أمس سقطت في حي جمعية الزهراء السكنية عند الجهة الشمالية الغربية للمدينة ما تسبب بإصابة عدد من المدنيين بجروح ووقوع أضرار مادية في المكان.

ولفتت الوكالة إلى أن الإرهابيين يتعمدون إطلاق القذائف على الأحياء السكنية في مدينة حلب في ذروة نشاط سكانها اليومي ولاسيما الموظفون وطلاب المدارس وذلك للتسبب بأكبر قدر من الأذى بين الأهالي.

ورداً على اعتداءات التنظيمات الإرهابية بالقذائف على مدينة حلب، نفذت وحدات من الجيش رمايات مدفعية طالت نقاط تحصن الإرهابيين ودمرت خلالها منصات إطلاق القذائف في عدد من القرى والبلدات شمال غرب المدينة ومنطقة الراشدين إلى الغرب منها، وفق ما ذكرت «سانا».

من جهته ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن مواطنة استشهدت أمس متأثرة بجراح أصيبت بها جراء قصف للإرهابيين على حي حلب الجديدة أول من أمس.

جاءت تلك التطورات الميدانية في وقت أرسل النظام التركي الداعم للإرهابيين تعزيزات عسكرية جديدة تضم ناقلات مدرعة للجنود، وعناصر من القوات الخاصة، إلى الوحدات المتمركزة على الحدود السورية، وفق ما ذكرت وكال الأناضول».

اشتباك بالأيدي وإشهار سلاح بين قوات روسية والاحتلال الأميركي على «M4»

| الوطن- وكالات

ارتفعت حدة التوتر بين القوات الروسية وقوات الاحتلال الأميركي في شمال شرق سورية، ووصلت إلى حد الاشتباك بالأيدي وإشهار السلاح بينهما، وسط أنباء عن قيام طائرات الاحتلال الأميركي بانتهاك أجواء الحسكة للمرة الأولى منذ احتلاله أجزاء من الأراضي السورية.

وذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض أمس، أن القوات الروسية وقوات الاحتلال الأميركي اشتبكتا بالأيدي وأشهرتا السلاح على بعضهما بعضاً، إثر عبور القوات الروسية على الطريق الدولي الحسكة– حلب «M4» باتجاه بلدة تل تمر.

ونقل المرصد عن مصادر قولها: إن دورية للاحتلال الأميركي كانت بانتظار الرتل الروسي (الدورية الروسية) بالقرب من محطة وقود حطين الواقعة بالقرب من مفرق بلدة تل بيدر على الطريق «M4»، ومنعته من التقدم على الطريق.

وأول من أمس، وعلى أثر التوتر المتواصل بينها وبين قوات الاحتلال الأميركي في شمال شرق سورية منذ عدة أيام، نشرت القوات الروسية منظومة دفاع جوي متطورة وحديثة في مطار القامشلي الواقع على بعد ٧٥ كم شمال مدينة الحسكة.

في غضون ذلك، ووسط تصاعد حدة الرفض الشعبي لسرقتها للنفط السوري شمال شرق البلاد، أفادت وكالة «سبوتنيك» الروسية، بأن قوات الاحتلال الأميركي، قامت باستعراض جديد عبر تسيير مروحياتها على علو منخفض في سماء مدينة الحسكة، تبعه تحليق طائرة حربية.

وأشارت الوكالة إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تقوم بها قوات الاحتلال الأميركي بمثل هذه الاستعراضات منذ احتلالها اللاشرعي أجزاء من الأراضي السورية شرقاً.

وقالت: إن «طائرات الاحتلال الأميركي حلقت فوق المدينة على علو منخفض وبشكل دائري ولمدة تجاوزت الساعة تقريباً ظهر أمس، قبل أن تجدد تحليقها المستمر حتى لحظة إعداد هذا التقرير».

وأكدت أن الطائرات الأميركية أجرت للمرة الأولى خلال تحليقها في سماء المدينة التي تضم مراكز ومواقع مدنية وعسكرية سورية، مناورات بشكل دائري، وحلقت على جميع الجهات ضمن المدينة.

ووفقاً للوكالة، فإن الحركات الاستعراضية التي يقوم بها الاحتلال الأميركي في شمال شرق سورية، بما فيها تحليق أمس، تشير إلى محاولته المحمومة للتخفيف من وطأة الصورة التي ظهر عليها جنوده كلصوص نفط وقطاع طرق بعدما أكدت الولايات المتحدة الأميركية اقتصار نشاطها في سورية على سرقة حقول النفط واستثمارها، وذلك من خلال استعادة بعض حضورها العسكري الاستعراضي في مناطق خارج حقول النفط، عبر التمدد في سماء المنطقة التي باتت أجزاء واسعة منها تحت سيطرة الجيش العربي السوري بدعم من القوات الروسية.

بموازاة ذلك، وفي محاولة لإظهار قواتها المحتلة على أنها تنشر الأمان في المناطق التي احتلتها في محافظة الرقة، أعلنت وزارة دفاع النظام التركي في بيان نقلته وكالة «الأناضول»، أن قوات خاصة من الاحتلال التركي ألقت القبض على ٤ أشخاص، قالت إنهم إرهابيون يتبعون ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية– قسد» التي تعتبرها تركيا منظمة إرهابية، أثناء تحضيرهم لشن هجوم في بلدة تل أبيض المحتلة.

في المقابل، سمحت ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية حسب وكالات معارضة، لـ١٠٩ عوائل تتألف من ٣٨٩ شخصاً بينهم أطفال ونساء بالخروج من «مخيم الهول» والتوجه إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الميليشيا في مدن وبلدات البصيرة وهجين وذيبان والباغوز شرق دير الزور.

وتحتجز ميليشيا «قسد» آلاف النازحين في مخيم الهول بينهم مسلحون من تنظيم داعش الإرهابي وعوائلهم بينهم الكثير من الأجانب.

آليات أميركية تعترض طريق قافلة روسية في شمال سورية (عن الإنترنت)